

الإحكام في أصول الأحكام (الإحكام للآمدي)

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وليس فلول السيوف عيباً لأربابها بل فخراً لهم وقد استثناهما من العيوب وليست من جنسها .

وأما النثر فقول العرب ما زاد إلا ما نقص وما بالدار أحد إلا الوند وما جاءني زيد إلا عمرو .

استثنوا النقص من الزيادة والوند من أحد وعمراً من زيد وليس من جنسه .

وأما المعقول فهو أن الاستثناء لا يرفع جميع المستثنى منه فصح كاستثناء الدراهم من الدنانير وبالعكس .

ولقائل أن يقول أما الآية الأولى فلا نسلم أن إبليس لم يكن من جنس الملائكة .

قولكم إنه كان من الجن قلنا لا منافاة بين الأمرين فإنه قد قال ابن عباس وغيره من المفسرين إن إبليس كان من الملائكة من قبيل يقال لهم الجن لأنهم كانوا خزان الجنان وكان إبليس رئيسهم وتسميته جنياً لنسبته إلى الجنة كما يقال بغدادية ومكي .

ويحتمل أنه سمي بذلك لاجتنانه واختفائه ويدل على كونه من الملائكة أمران الأول أن

تعالى استثناه من الملائكة والأصل أن يكون من جنسهم للاتفاق على صحة الاستثناء من الجنس ووقع الخلاف في غيره .

الثاني أن الأمر بالسجود لآدم إنما كان للملائكة بدليل قوله تعالى { وإذ قلنا للملائكة

اسجدوا لآدم } (2) البقرة (34) ولو لم يكن إبليس من الملائكة لما كان عاصياً للأمر المتوجه إلى الملائكة لكونه ليس منهم إذ الأصل عدم أمر وراء ذلك الأمر .

ودليل عصيانه قوله تعالى { إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين } (2) البقرة (34) .

قولكم إن إبليس له ذرية ليس في ذلك ما يناهض كونه من جنس الملائكة .

فلئن قلتم بأن التوالد لا يكون إلا من ذكر وأنثى والملائكة لا إناث فيهم بدليل قوله

تعالى { وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً } (43) الزخرف (19) ذكر ذلك في معرض الإنكار والتوعد على قول ذلك